

## قرارات

### **وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية**

**قرار وزاري رقم ٩ لسنة ٢٠٠٦**

**وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ :

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ بإشراف وزارة السياحة على المناطق السياحية واستغلالها :

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعهير والمعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ :

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيهه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية وتعديلاته :

وعلى قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته :

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة :

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية وتعديلاته :

وعلى قانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون حماية الآثار :

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة :

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٩٦ بتعديل نطاق بعض محافظات الجمهورية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء الهيئة العامة للتخطيط العمراني والمعدل بالقرار الجمهوري رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٨٠ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٤ بتعديل حدود بعض المحافظات ;  
وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ بشأن اعتماد تحدث المخطط العام لمدينة موط - محافظة الوادي الجديد :

وعلى موافقة المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الوادي الجديد بجلسته المنعقدة في ٢٠٠٥/٧/١٠ على التخطيط العام لمدينة موط حتى عام ٢٠٢٢ المعتمد من السيد محافظ الوادي الجديد في ذات التاريخ :

وعلى موافقة هيئة العمليات بوزارة الدفاع رقم ٢٥٦٢٣٢٨ لسنة ٢٠٠٥ بالضوابط والشروط الواردة بها :

وعلى مذكرة السيد الدكتور المهندس رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخطيط العمراني في هذا الشأن :

### قرار :

**المادة الأولى** - يعتمد تحدث التخطيط العام لمدينة موط القائمة - محافظة الوادي الجديد طبقاً للتقرير والخريطة المرفقين وللذين أعدتهما الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالاشتراك مع محافظة الوادي الجديد .

**المادة الثانية** - ينشر هذا القرار في الواقع المصري ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في ٢٠٠٦/١١٤

وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

مهندس / أحمد المغربي